

نعمان: ليس في الدستور ما يحول دون التوافق على رئيس الجمهورية

يكاد يكون لبنان هو الدولة الوحيدة في العالم التي ابتدعت مصطلحا جديدا للحكم وهو ما اطلق عليه الديمقراطية التوافقية، بحيث تم تقديم خيار التوافق على الاليات الطبيعية التي يفترض ان تكون الحاكمة في مسارات ادارة الشأن العام لجهة اغلبية تحكم واقلية تعارض

مهما طال الزمن:

اولا: ضرورة تجاوز نظام المحاصصة الطوائفي المتداعي ومنظومته الحاكمة الفاسدة سلميا وتدرجيا وديموقراطيا لكون استخدام العنف في بلد تعددي يؤدي دائما الى حرب اهلية. ثانيا: الاقلاع عن اعتماد طاولات الحوار التي يقوم اهل السلطة الفاسدون باختيار اطرافها بغية افراز تسويات مطاطة ومجوفة لتطويل عمر المنظومة الحاكمة.

ثالثا: ضرورة مسارعة القوى الوطنية الحية، افرادا وجماعات، بمختلف الوانها الاصلاحية والنهضوية، الى التوافق على تأسيس جبهة او تحالف او اقله صيغة تكاتف وطني ببرنامج سياسي اقتصادي اجتماعي يتضمن اولويات للمرحلة الراهنة، واهداف مرجوة للمستقبل، والمبادرة الى التحوار والتفاهم مع القوى القريبة في طروحاتها من اولويات برنامجها السياسي الاقتصادي الاجتماعي بغية بناء تحالف عريض واشمل للقوى الوطنية العاملة للانقاذ والتغيير، على ان تكون محور حركته السياسية والنقابية المطالبة بتنفيذ احكام الدستور بعدما جرى تعديله في 21 ايلول 1990 بحيث تضمن معظم الاصلاحات التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني في الطائف سنة 1989 فاصبح الدستور المعدل الوثيقة الاصلاحية الوحيدة التي تحظى بأوسع توافق وطني في البلاد.

رابعا: وجوب مبادرة التحالف او التكتاف العريض للقوى الوطنية النهضوية الى التحوار والتفاهم مع حزب الله لكونه اقوى الاحزاب السياسية شعبية وفعالية وسط تعددية الاحزاب اللبنانية الاخرى الاذني نفوذا وتأثيرا، وذلك بغية التوافق على صيغة للتعاون السياسي والعملائي في سياق النضال السلمي الديموقراطي لتجاوز

والوجه، لعل اكثرها خطورة عدم تطبيق احكام الدستور منذ سنة 1948 (التجديد للرئيس بشارة الخوري) وصولا الى الوقت الحاضر. فقد تعذر انتخاب رئيس جمهورية بعد انتهاء ولاية الرئيس كميل شمعون سنة 1958، وانتهاء ولاية الرئيس الياس سركيس سنة 1982، وانتهاء ولاية الرئيس امين الجميل سنة 1989، وانتهاء ولاية الرئيس اميل لحود سنة 2007، وانتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان سنة 2014، وها هي الازمة تتجدد مع انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون سنة 2022. تكرر هذه الازمة دليل ساطع على فساد وتداعي نظام المحاصصة الطوائفي، الذي ما انفك يستبد باللبنانيين منذ اعلان دولة لبنان الكبير بلسان المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو سنة 1920. ذلك لأن النظام السياسي الفاسد، وسوء اداء المنظومات السياسية الحاكمة المتعاقبة، والتدخلات الخارجية المتنامية اسهمت جميعها في تعميق التعددية المذهبية، واستشراف الطائفية السياسية، وتسخير الادارات والمؤسسات العامة لخدمة امراء الطوائف واهل السلطة، وجعلت الفساد طريقة حياة، مما ادى الى الانهيارات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها البلاد والعباد في الوقت الحاضر.

■ كيف السبيل الى الخروج من الازمة الراهنة بالسرعة الممكنة؟

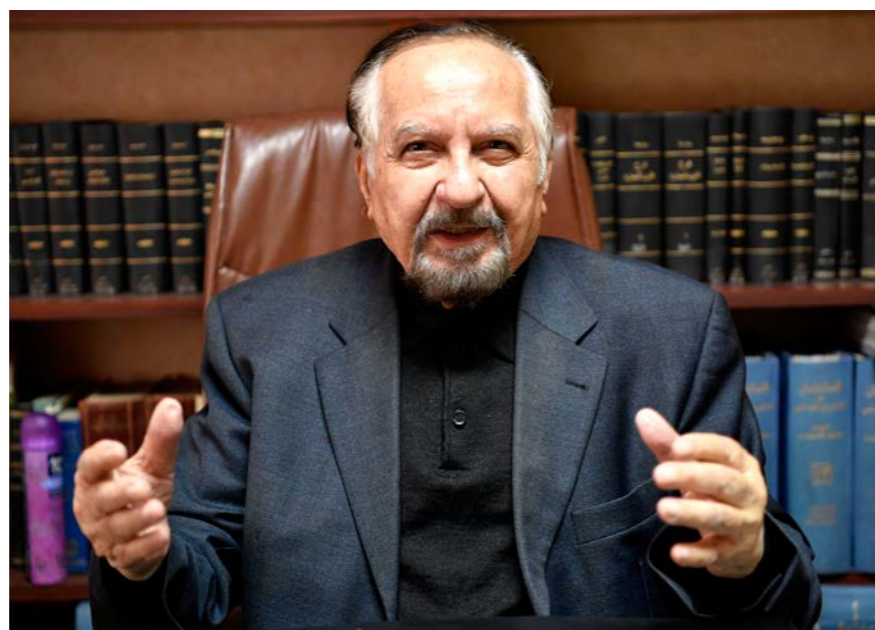
□ بازاء الاضطرابات السياسية المتواصلة والحروب الاهلية الدورية وتعطيل ما تبقى من سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية وصولا الى ما يمكن تسميتها حال اللاقرار على جميع المستويات، تعزز مطلب الارتقاء بالحل الوطني او التسوية التاريخية الى مرتبة احكام الضرورة التي تتطلب التزام القواعد والاصلاحات الجذرية الاتية

لأن موقع رئيس الدولة هو الاساس في انتظام المؤسسات الدستورية في لبنان، فان هذا الاستحقاق الدستوري غالبا ما يخضع لغايات وتدخلات وارادات خارجية وداخلية بهدف التأثير على التوجهات التي تنتج الرئيس من خلال الاقتراع تحت قبة البرلمان. هذا الامر رافق كل العهود الرئاسية منذ اعلان دولة لبنان الكبير عام 1920 الى اعلان الاستقلال عام 1943، وصولا الى اقرار دستور جديد للبنان عام 1990 استنادا الى وثيقة الوفاق الوطني التي ابرمت في الطائف. اذ كلما اقترب موعد الاستحقاق تدخل البلاد في تجاذبات وصراعات يكون الخارج متحفزا للدخول المباشر عليها، فارضا وقائع رئاسية غالبا ما تكون خارج ما كانت تتمناه القوى السياسية الاساسية الوازنة في الداخل.

وقد تفاقم هذا الامر بعد العام 2005 عندما ترك لبنان ليدير شؤونه بنفسه، واثبتت حينها القوى السياسية انها لم تبلغ بعد سن الامساك بقراراتها بيدها، مما ادخل البلاد في خلو لسدة الرئاسة لمرة ثلاث، مع سيادة حالة تصريف الاعمال على الصعيد الحكومي للعجز عن تأليف حكومة جديدة. هذا ما دفع الى طرح علامات استفهام تتصل بالسلوكيات الدستورية المعتمدة ابرزها: هل التوافق على رئيس الجمهورية بدعة دستورية ام نص دستوري ام عرف؟ حيث اجاب الوزير السابق الدكتور عصام نعمان عن هذا الاستفهام من موقعه الوطني، طارحا خارطة طريق انقاذية مع برنامج عملي لتطبيق النظام في لبنان واصلاحه وتطويره.

■ هل نحن امام ازمة انتخاب رئيس جمهورية ام ازمة عدم تطبيق النظام اي الدستور؟
□ نحن في غمرة ازمة مزمنة متعددة السبب

الدستور، لاسيما تلك المتعلقة بالاصلاحات التي تضمنتها وثيقة الوفاق الوطني في الطائف.
2- اجراء حوار حول الاسس المتوجبة لقانون ديموقراطي للانتخاب يكفل صحة التمثيل الشعبي وعدالته، واعداد مشروع القانون اللازم لذلك.
3- متابعة ومراقبة اداء كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء وتقييمه ونقده واقتراح التصويبات والبدائل المناسبة واعلانها على الرأي العام، وذلك على نحو يتيح للشعب اجراء مقارنة بين اداء كل من مجلس النواب والحكومة من جهة والمجلس التأسيسي من جهة اخرى في سياق عملية هادفة الى تعزيز التجربة الديموقراطية والارتقاء بها.
4- درس واقرار الاليات والتدابير المتعلقة بتنفيذ الاهداف البرنامجية للقوى الوطنية النهضوية وحلفائها، واعداد المشروعات والاصلاحات التي يقترحها المجلس التأسيسي، والعمل على اعتمادها بالضبط الشعبي السلمي.



الوزير السابق الدكتور عصام نعمان.

”

لتجاوز نظام المحاصصة الطوائفي ومنظومته الحاكمة سلميا وتدرجيا وديموقراطيا

“

نظام المحاصصة الطوائفي، ولتحقيق الاصلاحات التي كرسها الدستور المعدل، ولمواجهة تداعيات الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعصف بالبلاد كيانا وشعبا ودولة.
خامسا: التزام قوى التحالف او التكتاف العريض للقوى النهضوية في حوارها مع حزب الله وجوب دعوتها بلا ابطاء الى ان يقرن اولوياته الاستراتيجية بمقاومة الكيان الصهيوني باولويتين اخريين لا تقل عنها اهمية والحاحا:

1- تطوير معادلة الشعب والجيش والمقاومة الى استراتيجية متكاملة للدفاع الوطني تكفل بناء جيش وطني قوي عددا وتسلحا من جميع الجهات المتاحة، وتشريع نظام للتكامل بين الجيش والمقاومة على الصعيدين القيادي والعمليتي يدعم وحدة الدولة وامنها وسيادتها.

2- وضع خطة متكاملة لتجاوز نظام المحاصصة الطوائفي سلميا وتدرجيا وديموقراطيا بمسار نضال شعبي يقود الى بناء دولة المواطنة المدنية.

سادسا: وجوب ان تستلهم القوى الوطنية النهضوية وحزب الله في اطار صيغة التعاون السياسي والميداني بينهما الاسس والاليات المتفق عليها لتجاوز نظام المحاصصة الطوائفي، ولبناء دولة المواطنة المدنية، لاسيما

في المسائل المتعلقة بالانتخابات، والمشاركة في الحكم، ومواجهة الضائقة المعيشية، والتدقيق الجنائي في الاموال العامة المنهوبة، وكارثة تدمير مرفأ بيروت، واستقلالية السلطة القضائية، والتعيينات في المراكز الرئيسية للادارات والمؤسسات العامة.
سابعاً: انتخاب مجلس تأسيسي من الشعب على مستوى الجمهورية كلها مستقل عن اجهزة الدولة، مؤلف من 100 عضو بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين دوفا توزيع مذهبي، وعلى اساس صوت واحد لكل ناخب او ناخبة بلغا سن الثامنة عشرة، ليتولى المهام الاتية:
1- اقتراح الاسس والاليات المتوجبة لتنفيذ احكام

■ لماذا يطرح دائما التوافق على شخص رئيس الجمهورية ولا يتم الذهاب الى الانتخاب وفق القاعدة الديموقراطية؟

□ لأن تركيبة بلادنا التعددية تترجم نفسها في الانتخابات فتأتي مجالس نيابية مشرذمة ومتخمة بعشرات التكتلات والتحالفات فضلا عن النواب المستقلين، الامر الذي يحول دون قيام اكثرية متماسكة لانتخاب رئيس بغالبية ثلثي اعضاء مجلس النواب في الدورة الاولى وبالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تليها وفق احكام المادة 49 من الدستور. ذلك يدفع مختلف التكتلات والتحالفات الى التفاوض بغية التوافق على مرشح يساعد اركان المنظومة الحاكمة على تمديد مدة بقائهم في السلطة اطول ما يمكن.

■ هل التوافق على انتخاب رئيس الدولة بدعة غير دستورية ام يجيزه الدستور؟

□ ليس في احكام الدستور ما يحول دون التوافق على شخص رئيس الجمهورية قبل انتخابه. كما ليس في الدستور ما يمنع تأخير انتخاب الرئيس على نحو يؤدي الى تجاوز المدة المحددة للانتخاب، الامر الذي يؤدي الى نشوء شغور رئاسي قد يمتد اشهر وسنوات.